



ICRC

في إطار المبادرة العالمية لتجديد الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني (المبادرة العالمية بشأن القانون الدولي الإنساني)، تدعوكم اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمهورية كولومبيا وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية والمملكة العربية السعودية إلى المشاركة في:

مسار العمل 3

المشاوراة الأولى مع الدول بشأن القانون الدولي الإنساني والسلام

للمستشارين القانونيين وخبراء الوساطة من وزارات الخارجية من العواصم.

الإنترنت، 26 مايو 2025

18:00–14:00 و 12:30–8:30



عبر الإنترنت (التوقيت العالمي المنسق +2)

معلومات أساسية

مع وجود أكثر من 120 نزاعاً مسلحاً نشطاً في جميع أنحاء العالم، يشارك فيها أكثر من 60 دولة و120 مجموعة مسلحة من غير الدول، يتزايد تعقيد أوضاع الساحة الأمنية العالمية. وتحدث العديد من النزاعات في بلدان تواجه أصلاً عنفاً طال أمده، موقعة أجيالاً في دوامة من الحرب وعدم الاستقرار. وإضافة إلى التكلفة البشرية المباشرة، تؤدي انتهاكات القانون الدولي الإنساني إلى تفاقم المظالم وتأجيج التشدد وعرقلة المسارات المؤدية إلى سلام مستدام.

ويمكن أن يمثل احترام القانون الدولي الإنساني خطوة أولى نحو بناء الثقة بين أطراف النزاع، وتيسير وقف التصعيد وتمهيد الطريق في النهاية إلى السلام. ومن خلال منع الفظائع وكفالة معاملة إنسانية للمحتجزين وحماية المدنيين من أسوأ آثار الحروب، يساعد القانون الدولي الإنساني أيضاً في تهيئة الظروف المواتية للحوار والاستقرار الطويل الأجل. وعلاوة على ذلك، يؤدي القانون الدولي الإنساني، من خلال الحد من تدمير البنية التحتية المدنية الحيوية، دوراً حاسماً في الحد من الخسائر البشرية والمجتمعية للحرب، وتمكين التعافي الأسرع، ووضع أساس لجهود بناء السلام. وفي المقابل، يؤدي تجاهل القانون الدولي الإنساني إلى تفاقم المعاناة وإطالة أمد النزاعات وتعميق الانقسامات المجتمعية، وهو ما يزيد من صعوبة تحقيق السلام على المدى الطويل.

ويهدف مسار العمل بشأن القانون الدولي الإنساني والسلام، في إطار المبادرة العالمية بشأن القانون الدولي الإنساني، إلى تحديد بعض الروابط القائمة بين احترام القانون الدولي الإنساني وتحقيق السلام. وستركز المشاورة الأولى مع الدول بشأن مسار العمل هذا على القانون الدولي الإنساني والوساطة. وستبحث كيفية وضع القانون الدولي الإنساني موضع التطبيق في عمليات الوساطة — ليس من خلال تحويل المفاوضات إلى عمليات صياغة وثائق قانونية، بل عبر تحديد المسائل القانونية والإنسانية التي يمكن أن تشكل نقاط انطلاق لبناء الثقة. ويمكن أن تُتيح المسائل التي تبرز كثيراً في المراحل المبكرة باعتبارها نقاط خلاف فرصاً عملية للتواصل، وتمثل بوادر مجدية لبناء الثقة وتيسير الحوار. وعلى سبيل المثال، فإن التطرق إلى مسائل مثل معاملة المحتجزين، أو مصير المفقودين، أو إعادة إدماج الأطفال المجندين، في وقت مبكر، يمكن أن يضفي بعداً إنسانياً على الخصوم، ويُسهّم في تعزيز الحوار وبناء الثقة بين أطراف النزاع التي تعيش انقساماً حاداً، وفي عملية السلام برمتها.

وبدلاً من أن تتطرق هذه المشاورة إلى عمليات السلام بشكل عام، فهي ستتركز على استكشاف أوجه التداخل المحددة بين القانون الدولي الإنساني وعمليات الوساطة، من خلال بحث الأمور التالية: كيف يمكن أن تساهم الالتزامات الواردة في القانون الدولي الإنساني في إفساح المجال للتواصل حتى في غياب مفاوضات رسمية، وكيف يمكن أن تُسهّم في بلورة مضمون اتفاقات السلام، وكيف يمكن أن تدعم تنفيذ تلك الاتفاقات في مجالات من قبيل إيصال المساعدات الإنسانية وحماية الفئات المستضعفة. وستتناول المشاورة الدور المحوري الذي تضطلع به الدول في تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، وكفالة الالتزام به في عمليات الوساطة.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة. فقد يشعر بعض الوسطاء أو أطراف النزاع بالقلق من أن الإشارة إلى الالتزامات القانونية في مراحل مبكرة للغاية من عملية الوساطة قد تؤدي إلى الحد من المرونة أو تسييس القضايا الحساسة. وستتناول هذه المشاورة كيفية طرح الاعتبارات الإنسانية المتجذرة في القانون الدولي الإنساني بطرق عملية ومحددة السياق ومواتية للحوار. وليس الهدف من المشاورة تحويل القانون الدولي الإنساني إلى مجرد أداة تُسهّل تحقيق السلام، بل إعادة التأكيد على دوره باعتباره إطاراً قانونياً ملزماً، وهو إطار يمكن أن يشكل أساساً قائماً على المبادئ لتعزيز جهود السلام، إذا ما نفذ على الوجه الصحيح. ويتمثل تحدٍ آخر في ضرورة أن يظل تحقيق السلام الدائم الهدف الرئيسي لأي جهود وساطة. ففي حين يمكن أن يشكل القانون الدولي الإنساني، وما ينجم عنه من تدابير إنسانية، أداة لبناء مسارات لبلوغ هذا الهدف، ينبغي ألا يُختزل دور الوساطة في معالجة القضايا الإنسانية فقط، بل يجب أن يظل السلام غايتها الأساسية.

وفي نهاية المطاف، ستساعد هذه المشاورة في معالجة سؤال جوهري، وهو: كيف يمكن للقانون الدولي الإنساني — بوصفه إطاراً قانونياً مُصمماً للتخفيف من آثار النزاع المسلح — أن يساهم بشكل مجدٍ في إيجاد مسارات نحو تحقيق السلام؟ ويهدف

مسار العمل هذا، من خلال تعزيز الحوار، وتحديد الممارسات الجيدة، والتشجيع على تنفيذه تنفيذاً عملياً، إلى دعم الدول والوسطاء في الاستفادة من القانون الدولي الإنساني، ليس فقط للتخفيف من المعاناة الإنسانية، بل أيضاً لتعزيز الجهود الرامية إلى إرساء أسس سلام أكثر ديمومة.

ومن خلال تسليط الضوء على أهمية القانون الدولي الإنساني التي لا تقتصر على فترة النزاع المسلح فحسب، بل تمتد أيضاً إلى ما بعد انتهاء القتال، تدعو هذه المشاورة إلى التفكير ملياً في الطابع الدائم والمُلزم قانوناً للالتزامات الإنسانية وكيف يمكن أن يسهم تطبيقها المتسق في التمهيد للحوار وبناء الثقة وإحلال السلام الدائم.

الهدف

ستستند المشاورة إلى ثلاث فعاليات سابقة رفيعة المستوى:

- حلقة نقاش افتتاحية تُركّز على سُبل إسهام الالتزام بالقانون الدولي الإنساني في الحد من الأضرار على المدنيين، وتهيئة مجال للحوار وبناء الثقة — باعتبارها ركائز أساسية لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل
- حلقة نقاش رفيعة المستوى في جنيف بشأن أهمية معالجة مسألة الأشخاص المفقودين في عمليات الوساطة والسلام
- اجتماع مائدة مستديرة مغلق مع ممثلي الدول، يُعقد ضمن منتدى الأمن العالمي في الدوحة، ويكرّس لاستكشاف سُبل الاستفادة من القانون الدولي الإنساني في عمليات الوساطة، بغية بناء الثقة وتحقيق النتائج.

وأكدت هذه المناقشات الطابع الملح لهذا الموضوع والاهتمام المتزايد بين الدول باستكشاف إمكانات القانون الدولي الإنساني في تمكين السلام. وستُعرض النقاط الرئيسية التي توصلت إليها هذه الفعاليات أثناء المشاورة.

وتهدف هذه المشاورة إلى:

- تحديد طرق ملموسة يمكن من خلالها الاستفادة من القانون الدولي الإنساني في توجيه عمليات الوساطة ونتائجها وتعزيز فعاليتها
- تبادل الممارسات الجيدة والخبرات بين الدول بشأن وضع القانون الدولي الإنساني موضع التطبيق في مفاوضات السلام
- استكشاف الدور الذي يمكن أن تضطلع به الدول — سواء بصفتها وسطاء أو داعمين أو مراقبين — في تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني في سياق جهود الوساطة

- تسليط الضوء على المسائل الإنسانية التي تشكل أهمية محورية بالنسبة للقانون الدولي الإنساني والسلام المستدام، وتعزيز النقاش بشأن السبل الممكنة لمعالجتها ضمن عمليات السلام.

الخطوتان التاليتان

- ستُنشر نتائج هذه المشاورة الأولى في التقرير المرحلي العام للمبادرة العالمية بشأن القانون الدولي الإنساني، المقرّر نشره في أيلول/سبتمبر.
- ستُسهم هذه المناقشات في تحديد الخطوات التالية لمسار العمل هذا، بما يُفضي إلى بلورة رؤية فعالة تُمهّد لوضع سياسات أوسع نطاقاً.

المواصفات المطلوبة في المشاركين

- يُرَحَّب بمشاركة جميع الدول وتسجيلها لممثلين اثنين كحد أقصى، يكونان على دراية جيدة بالقانون الدولي الإنساني أو بالوساطة المرتبطة بالسلام. ويُفضّل بشدة أن يُشارك مستشارون قانونيون أو خبراء وساطة من وزارات الخارجية المعنية من عواصم بلدانهم.
- يُرجى التسجيل في موعد أقصاه 12 أيار/مايو 2025 عبر هذا الرابط:

<https://forms.office.com/e/cWNiuuPuSS>

طرائق العمل

- ستكون اللغات العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية هي لغات العمل، مع توفير الترجمة الفورية.
- تُعقد جلستان مكررتان لتيسير المشاركة من مناطق زمنية مختلفة. ويُطلب من الدول التسجيل في الجلسة الأنسب لها. ومع ذلك، يُمكن للدول التسجيل في كلتا الجلستين إذا رغبت في الاستماع إلى جميع المناقشات، وفي هذه الحالة، نرجو منها الإدلاء ببياناتها في جلسة واحدة فقط.
- نرجو من الدول ألا تتجاوز بياناتها الأولية مدة أربع دقائق لضمان وقت كافٍ لجميع المشاركين لإلقاء كلمتهم.
- سيُلخّص مضمون المشاورات في التقرير المرحلي الذي سيُنشر في أيلول/سبتمبر. وستُسجّل المشاورات لتيسير إعداد التقرير، ولكن لن يُتاح هذا التسجيل للاطلاع العام، ولن يُنسب التقرير أي ملاحظات إلى المشاركين.
- سيُحافظ على طابع المناقشات الشامل والبناء وغير المسيس والموجّه نحو إيجاد الحلول طوال فترة المشاورة.
- لتعزيز إجراء حوار بناء، يُرجى من المشاركين الامتناع عن مناقشة سياقات محدّدة أو ممارسات دول أخرى.

الأسئلة التوجيهية

1. كيف يمكن أن يُسهم احترام القانون الدولي الإنساني في تعزيز الثقة بين الأطراف المتنازعة، سواء خلال عمليات الوساطة أو في المراحل التحضيرية لها، وما الدور الذي يمكن أن تضطلع به الدول في تشجيع هذا النهج - سواء بوصفها أطرافاً وسيطة أو ميسرة أو ضامنة أو أعضاء في المجتمع الدولي؟
2. كيف يمكن للوسطاء والدول الداعمة أن تكفل إدراج التزامات القانون الدولي الإنساني واحترامها بشكل ملائم طوال عملية الوساطة، وضمان انعكاس هذه الالتزامات في الاتفاقات التي تتمخض عنها؟
3. ما هي الخطوات التي اتخذتها دولتكم، أو تفكر في اتخاذها، أو توصي الدول الأخرى المشاركة في عملية سلام باتخاذها لضمان الوفاء بالتزامات القانون الدولي الإنساني بعد التوصل إلى اتفاق سلام؟
4. كيف تضمن دولتكم مراعاة احتياجات ووجهات نظر الأفراد أو الفئات التي تحظى بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني، مثل الأطفال أو المحتجزين أو الجرحى أو المرضى، في عمليات الوساطة وبناء السلام؟، أو كيف تدعم الجهود الرامية إلى ضمان مراعاة هذه الاحتياجات، أو توصي بأن تضمن الدول الأخرى المشاركة في عملية سلام مراعاة هذه الاحتياجات؟

جدول الأعمال

بعد أن يعرض الخبراء المشاركون في المناقشة مقدّمة موجزة ويناقشون المسائل القانونية والإنسانية الرئيسية، ستُدعى الدول إلى إلقاء كلمتها في المدة المتبقية من الجلسة. وسيكون جدول الأعمال متطابقاً في كلتا الجلستين.

- كلمة الترحيب
- العروض التقديمية
- بيانات الدول مع فترات استراحة منتظمة
- المناقشة
- الكلمة الختامية

ستُوزع لاحقاً أسماء المتحدثين في كلمة الترحيب والعروض التقديمية والكلمة الختامية.